دراسة إحصائية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية

A Statistical Study of the Relationship Between Corruption and Economic Growth in a Sample of Arab Countries

يوسف حوشين[1،*]

[1] جامعة علي لونيسي، البليدة 2 (الجزائر) (Y.haouchine@univ-blida2.dz)

تاريخ الاستلام: 2024/01/11؛ **تاريخ القبول**: 2024/02/09؛ **تاريخ النشر**: 2024/07/01

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية، بالاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية المناسبة كالأشكال البيانية وطريقة تحليل المركبات الرئيسية والتصنيف التسلسلي الهرمي، وبالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وقد تبين من الدراسة وجود علاقة عكسية قوية بين مستويات النمو المحققة وبين مستويات الفساد والجريمة، فالدول العربية الأقل فسادا وفيها مستويات جريمة ضعيفة هي الدول الأكثر نموا، أما الدول التي تفشى فيها الفساد والجريمة بمستويات مرتفعة فهي الدول الأقل نموا. كما تبين وجود علاقة ارتباط قوي بين مؤشر الفساد ومؤشر الجريمة، وهذا ما يؤكد وجود علاقة بين الفساد الإداري (الحكومي) وفساد الشعوب (الجريمة). كما تم تصنف الدول العربية محل الدراسة إلى ثلاث (3) مجموعات، المجموعة الأولى تضم الدول (6 دول): الإمارات، قطر، البحرين، السعودية، عمان، الكويت. وهي دول لها مستويات مرتفعة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج، وبالمقابل لها مستويات منخفضة في مؤشري الفساد والجريمة. والمجموعة الثانية تضم الدول (6): الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، تونس، الأردن. وهي دول لها مستويات متوسطة في جميع المؤشرات (نصيب الفرد من الناتج، الفساد، الجريمة). أما المجموعة الثالثة تضم الدول (6): العراق، السودان، الصومال، ليبيا، سوريا، اليمن. وهي دول لها مستويات منخفضة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج، وبالمقابل لها مستويات مرتفعة في مؤشري الفساد والجريمة.

الكلمات المفتاح: فساد؛ جريمة؛ نمو اقتصادي؛ دول عربية.

تصنيف JEL: C01؛ O57.

Abstract: This research paper aims to study the relationship between corruption and economic growth in a sample of Arab countries, relying on some appropriate statistical methods such as graphical shapes, principal components analysis method, and hierarchical classification, and with the help of the statistical analysis program SPSS. The study showed that there is a strong inverse relationship between the levels of growth achieved and the levels of corruption and crime. The Arab countries that are least corrupt and have weak crime levels are the most developed countries, while the countries in which corruption and crime are widespread at high levels are the least developed countries. It was also shown that there is a strong correlation between the corruption index and the crime index, and this confirms the existence of a relationship between administrative corruption (governmental) and people's corruption (crime). The Arab countries under study were also classified into three (3) groups. The first group includes the countries (6 countries): UAE, Qatar, Bahrain, Saudi Arabia, Oman, and Kuwait. These are countries that have high levels in the per capita output index, and in return, they have low levels in the corruption and crime indicators. The second group includes countries (6): Algeria, Egypt, Lebanon, Morocco, Tunisia, and Jordan. These are countries with average levels in all indicators (per capita output, corruption, crime). The third group includes countries (6): Iraq, Sudan, Somalia, Libya, Syria, and Yemen. These are countries that have low levels in the per capita output index, and in return, they have high levels in the corruption and crime indicators.

Keywords: Corruption; Crime; Economic Growth; Statistical Analysis; Arab Countries.

Jel Classification Codes : C01 ;O57

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

تسعى الدول على مختلف عقائدها ومللها ونحلها إلى تحقيق النمو الاقتصادي ولتكون الأقوى والمسيطرة وفي مقدمة الأمم، وتبذل في ذلك كل ما تملكه من مقومات وإمكانات سواء كانت مادية أو غير مادية، فهي تعمل على الاستغلال الأمثل لما تملكه من موارد طبيعية وبشرية ومالية في سبيل تحقيق نمو اقتصادي وتكون في مصاف الدول المتقدمة والمتطورة، ويكون ذلك سببا للمعيشة الكريمة والحياة الطيبة لشعوبها وتوفير احتياجاتهم، والتخلص من قيود التبعية، فتكون متولية لزمام أمورها وقراراتها بيدها، وقادرة على الدفاع عن مصالحها ودفع العدوان والظلم عنها.

والدول العربية كذلك مطالبة بهذا، فيجب أن تستغل ثرواتها المادية والبشرية، وإعداد عدتها لمجابهة جميع التحديات التي تواجهها قصد تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تنعم بها شعوبها. ومن أعظم الأمور المعينة على تحقيق مستويات نمو اقتصادي جيدة، تجنب أهم معيقاته وهو الفساد بشتى أنواعه.

I.1- الإشكالية: بغية التوسع في هذا الموضوع، وإخضاعه للتطبيق على بيانات لعينة من الدول العربية، فقد بلورنا الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية على النحو التالي:

هل للفساد علاقة بالنمو الاقتصادي في الدول العربية؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة؟

I.2- الأسئلة الفرعية: انطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية، تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- هل لمستوى فساد الدول العربية علاقة بمستوى نموهم؟
- هل للفساد الإداري (فساد حكومي) علاقة بالنمو الاقتصادي في الدول العربية؟
- هل للجريمة (فساد شعبي) علاقة بالنمو الاقتصادي في الدول العربية؟
- هل للفساد الإداري علاقة بالجريمة في الدول العربية؟

I.3- فرضيات البحث: قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث وأسئلته الفرعية، نقدم الفرضيات التالية كأجوبة مبدئية:

- يرتبط الفساد بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- كلما كانت الدولة العربية أكثر فسادا كانت أقل نموا.
- كلما كانت الدولة العربية أقل فسادا كانت أكثر نموا.
- يرتبط الفساد الإداري (الفساد الحكومي) بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- ترتبط الجريمة (الفساد الشعبي) بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الدول العربية.

وقصد الإحاطة بموضوع البحث والإلمام ببعض جوانبه، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى جانبين نظري وتطبيقي، تناولت في الجانب النظري بعض المفاهيم العامة المرتبطة بالفساد والنمو الاقتصادي. أما الجانب التطبيقي فقد خصصته للدراسة التحليلية الإحصائية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي على عينة من الدول العربية.

I.4- مفاهيم عامة حول الفساد:

قبل القيام بالدراسة التطبيقية، لابد من التطرق إلى بعض المفاهيم العامة حول الفساد والنمو الاقتصادي.سأركز في هذا العنصر على مفهوم الفساد ومؤشراته.

أ. **مفهوم الفساد:** الفساد في اللغة من الفعل الثلاث "فَسَدَ"، وفسد الْعقد وَنَحْوه بَطل وَالرجل جَاوز الصَّوَاب وَالْحكمَة والأمور اضْطَرَبَتْ وأدركها الْخلَل، و(الْفساد) التّلف والعطب وَالِاضْطِرَاب والخلل والجدب والقحط وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز {ظهر الْفساد فِي الْبر وَالْبَحْر بِمَا كسبت أَيدي النَّاس}، وإلحاق الضَّرَر، وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز {ويسعون فِي الأَرْض فَسَادًا}، و(الْمَفْسَدَة) الضَّرَر، يُقَال هَذَا الْأَمر مفْسدَة لَكذا فِيهِ فَسَاده وَمَا يُؤَدِّي إِلَى الْفساد من لَهو وَلعب وَنَحْوهمَا قَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَة(إِن الشَّبَاب والفراغ وَالْجدّة ... مفْسدَة للمرء أَي مفْسدَة)، وجمعها مفاسد(مجمع اللغة العربية، 2004، صفحة 688). وهو من الفعل فسد ضد صلح، والفساد هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل(ابن المنظور، 2003، صفحة 412).

وقد عُرّف الفساد بعدة تعريفات، من بينها:

- "الفساد هو سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة"(world bank، 1997، صفحة 102).
- "الفساد هو إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة"(Transparency International, 2004).

نخلص من هذه التعريفات أن الفساد هو عبارة عن سلوك يسلكه صاحب الخدمة العامة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة، وذلك باستغلال منصبه وسلطته.

وتتعدد أشكال الفساد في المجتمعات وتتنوع وتختلف حدّتها من بلد لأخر، وتتمثل أهم الأشكال والمظاهر للفساد في النقاط التالية: الرشوة، الاختلاس والسرقة، التزوير، الاحتيال، الوساطة والمحسوبية والمحاباة، التمييز، إلى غير ذلك من أشكال الفساد.

ب. مؤشرات الفساد: بعد البحث والتقصي عن أهم المؤشرات التي تقيس الفساد في العالم، والتي تتوفر بها بيانات خاصة بالدولة العربية، توصلت إلى وجود مؤشرين مهمين: مؤشر مدركات الفساد، والذي يقيس الفساد الإداري أو الحكومي، ومؤشر الجريمة والذي يقيس الفساد في المجتمع (الشعب).

أولا: مؤشر الفساد: بالنسبة لمؤشر الفساد، فإن منظمة الشفافية الدولية -والتي تأسست سنة 1993 ومقرها ببرلين- تصدر سنويا مؤشر يدعى بـــــــ "مؤشر مدركات الفساد" (CPI- Corruption Perceptions Index)(www.transparency.org/cpi). وذلك من خلال استقصاء آراء رجال الأعمال والخبراء والمحللين حول سوء استخدام السلطة لتحقيق المصالح الشخصية. وهو يقيس مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد. تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و10 (قبل سنة 2012، ثم من 0 إلى 100 بعد ذلك)، بحيث يشير المؤشر 10 إلى انعدام الفساد في البلد، أما 0 فيشير إلى تفشي الفساد بدرجة كبيرة جدا. وكلما كانت قيمة المؤشر كبيرة (قريبة من 100) دل ذلك على قلة الفساد، وبالعكس، فكلما اقترب المؤشر من 0 فهذا دليل على التفشي الكبير للفساد.

ثانيا: مؤشر الجريمة: الجريمة في اللغة من الفعل الثلاثي "جَرَمَ" جرما أي أذنب، وجرم إليهم وعليهم: أي جنى جناية، والجريمة بوجه عام كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون، سواء أكانت مخالفة أم جنحة أم جناية، وبوجه خاص الجناية، وجمعها جرائم)مجمع اللغة العربية , 2004, p. 118).

ويصدر مؤشر الجريمة (Crime Index Rate) عن قاعدة البيانات العالمية الصربية (نومبيو - Numbeo)(www.numbeo.com)، والتي تأسست سنة 2009، وهي تصدر من مصادر جماهيرية مؤشرات عدة حول: أسعار المستهلك المتصورة، معدلات الجريمة، جودة الرعاية الصحية، وإحصاءات أخرى. وهي قاعدة بيانات تعاونية على الإنترنت، تمكن المستخدمين من مشاركة ومقارنة المعلومات حول تكلفة المعيشة بين البلدان والمدن. ويتخذ التقرير عدة اعتبارات في الوصول إلى نتائجه من حيث جمع المعلومات واستطلاعات الرأي، والقيام بمجموعة من الإجراءات البحثية، إلى جانب تحليل تلك المعلومات والإجراءات والوصول إلى النتائج، ثم إعطاء الدول درجات وفقاً لتلك القياسات. وتتراوح الدرجات الممنوحة للدول ما بين صفر (0) ومائه (100) درجة.

ومؤشر الجريمة هو تقدير للمستوى العام للجريمة في مدينة أو بلد معين (السرقة، الاعتداء، الإجرام، التحرش، القذف، السب والشتم، ...). ويعتبر مستويات الجريمة الأقل من 20 منخفضة جدًا، ومستويات الجريمة بين 20 و40 منخفضة، ومستويات الجريمة بين 40 و60 متوسطة، ومستويات الجريمة بين 60 و80 مرتفعة، وأخيراً مستويات الجريمة أعلى من 80 عالية جدًا.

I.5- مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي: سأخصص هذا العنصر لعرض مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشراته.

أ. **مفهوم النمو الاقتصادي:** من بين تعاريف النمو الاقتصادي:

- " هو حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة"(محمود يونس وآخرون، 2000، صفحة 29).
- "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"(محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، 1999، صفحة 39).
- "الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة"(صالحي، 2006، صفحة 88).
- يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات(صخري، 2005، صفحة 12).

والنمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وأن الزيادة التي تتحقق لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها(عجيمة محمد عبد العزيز و إيمان عطية ناصف، 2000، صفحة 51).

ب. **مقاييس النمو:** توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي أو التنمية: معايير الدخل، معايير اجتماعية، ومعايير هيكلية.

❖ **معايير الدخل:**تعتبر معايير الدخل الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي، ومن بين هذه المعايير:

- **الدخل المحلي الكلي:** يقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل المحلي الكلي، ويعتبر هذا المقياس من أكثر المعايير استخداماً عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، خاصة في الدراسات التطبيقية والقياسية.
- **متوسط نصيب الفرد من الدخل:** يستخدم هذا المقياس كثيراً في الدراسات المقارنة بين الدول، إذ يسمح هذا المقياس بتتبّع التغير الحاصل في نصيب الفرد من الدخل الوطني، فهو يأخذ بعين الاعتبار تطور عدد السكان. وذلك لأن زيادة الدخل المحلي الكلي في

دولة ما لا تعني بالضرورة نمواً اقتصادياً أكب مقارنة بدولة أخرى، خاصة عند زيادة السكان بمعدل أكبر، كما أن انخفاض الدخل المحلي الكلي لها لا يعني تدهورا في النمو إذا انخفض عدد السكان بمعدل أكبر. وكذلك عند الهجرة السكانية من وإلى دولة أخرى.ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية(عجيمة محمد عبد العزيز و إيمان عطية ناصف، 2000، صفحة 67):

معدل النمو= (الدخل الحقيقي في الفترة التالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة) ÷ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

- **معايير اجتماعية:** يقصد بالمعايير الاجتماعية المؤشرات المتعلقة بنوعية الخدمات المقدمة يوميا لأفراد المجتمع، كالخدمات الصحية، الغذاء، التعليم، الثقافة...إلخ، ولا شك أن الدول النامية تعاني من عدم كفاية ونقص كبير في مثل هذه الخدمات، لضعف اقتصادها.
- **معايير هيكلية:** كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج المنتجات الأولية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وتتمكن أيضا من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة.إلا أن هذا الوضع –وعلى الأخص منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية(عجيمة محمد عبد العزيز و إيمان عطية ناصف، 2000، صفحة 82)- لم يعد مقبولا لِما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي. من هنا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي، الأمر الذي ترتب عليه تغيرات واضحة في الاهميات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة. فكل هذه التغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو الاقتصادي.

II- الطريقة والأدوات :

سأخصص هذا المبحث للدراسة التطبيقية، من خلال دراسة تحليلية إحصائية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي على عينة من الدول العربية. وقد تم اختيار 18 دولة عربية التي تتوفر بياناتها وهي: الإمارات، البحرين، الجزائر، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، اليمن.

كما أشير إلى أننا اعتمدنا على برنامج التحليل الإحصائي SPSS في مختلف مراحل الدراسة التطبيقية.

أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة، فتتمثل في:

- **مؤشر النمو الاقتصادي:** اعتمدنا لقياس النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، ونرمز له في هذه الدراسة بالرمز: GDP. والبيانات المتوفرة بالنسبة لهذا المؤشر للدول العربية الثمانية عشر تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2020 (21 مشاهدة لكل دولة)، وتم أخذ متوسط هذه السنوات في التحليل.
- **مؤشر الفساد:** وهو المؤشر الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، يقيس مستوياتها الفساد في القطاع العام (الفساد الحكومي). تم قياس مؤشر الفساد، وفق المعادلة التاليةCI=100-CPI:.

حيث CPI هو مؤشر مدركات الفساد(CPI- Corruption Perceptions Index) ، والصادر عن منظمة الشفافية الدولية (www.transparency.org/cpi). وأشير إلى أن قيمة هذا المؤشر كانت تقاس على 10 درجات (بين 0 و10) قبل سنة 2012، ثم أصبحت تقاس على 100 درجة بعد ذلك. ولجعل القيم متجانسة، تم ضرب قيم المؤشر قبل سنة 2012 بقيمة 10، فأصبحت جميع قيم المؤشر CPI محسوبة من 100.

وCI هو مؤشر الفساد (Corruption Index). وقد تم تعديل مؤشر مدركات الفساد لتسهيل تفسير النتائج لا غير، لأن هذا التحويل يتماشى أفضل مع معنى الفساد، فزيادة قيمته تدل على ارتفاع مستويات الفساد، وانخفاض قيمته تدل على انخفاض مستويات الفساد (على العكس من مؤشر CPI).

والبيانات المتوفرة بالنسبة لهذا المؤشر للدول العربية الثمانية عشر تمتد من 2010 إلى 2020 (11 مشاهدة لكل دولة)، وتم أخذ متوسط هذه السنوات في التحليل.

- **مؤشر الجريمة:** وهو مؤشر صادر عن قاعدة البيانات (نومبيو – Numbeo) (يقيس مستوى فساد الشعوب). ونرمز له في هذه الدراسة بالرمز: CIR (Crime Index Rate).

والبيانات المتوفرة بالنسبة لهذا المؤشر للدول العربية الثمانية عشر تمتد من سنة 2012 إلى سنة 2022 (11 مشاهدة لكل دولة)، وتم أخذ متوسط هذه السنوات في التحليل.

وسنستخدم في تحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصاديبالأشكال البيانية وطريقة تحليل المركبات الرئيسية والتصنيف التسلسلي الهرمي.

III- النتائج ومناقشتها :

أ. **تحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي (مقارنة بين الدول العربية)**: سنقوم بتحليل العلاقة الفساد والنمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال:

❖ **تحليل شكل سحابة النقاط**: تمثل الأشكال البيانية التالية شكل سحابات النقاط بين مؤشرات الدراسة للدول العربية (18 دولة):

الشكل01: سحابات النقاط بين مؤشرات الدراسة (النمو، الفساد، الجريمة)

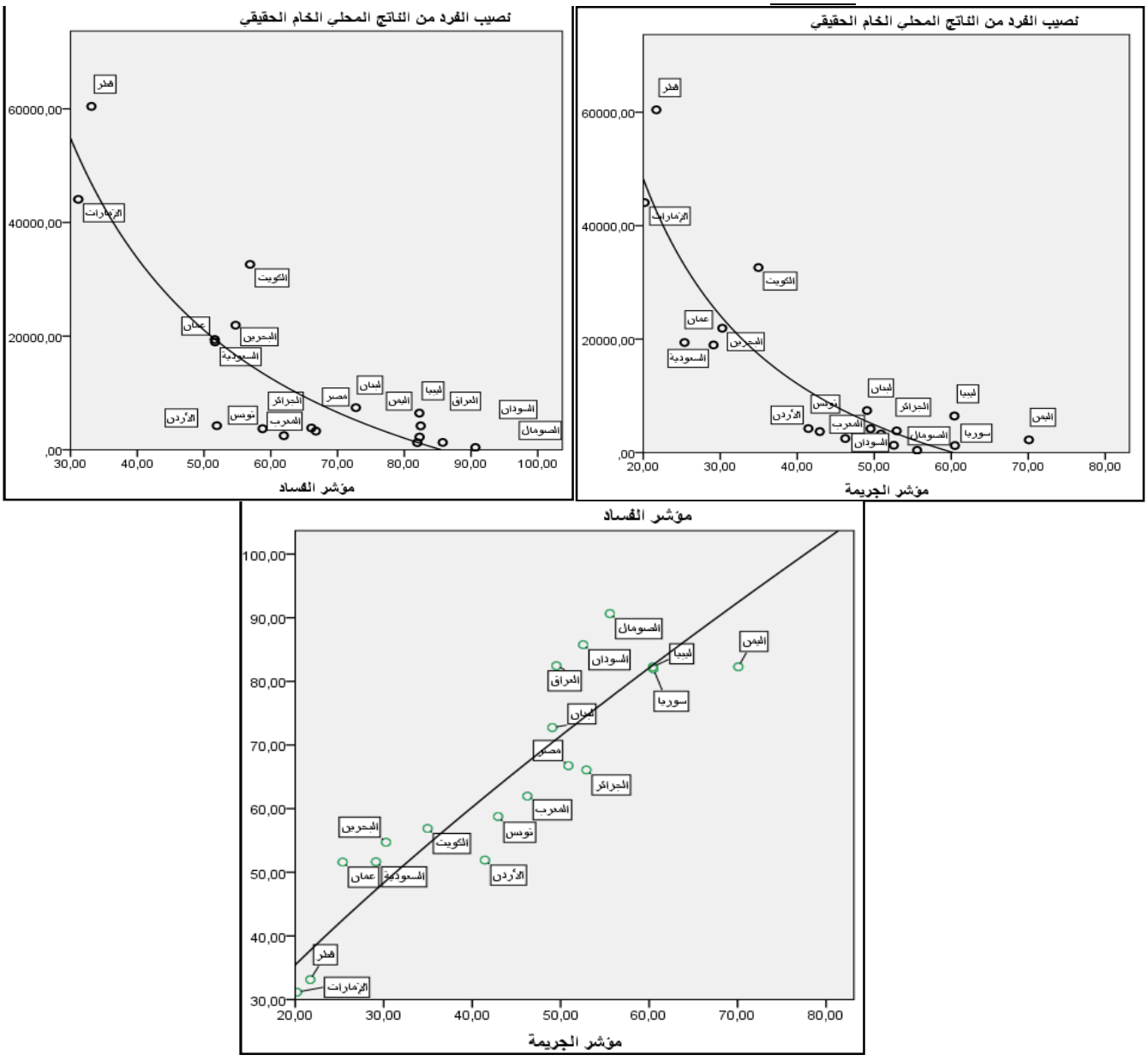

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS.

يتبين جليا من الأشكال البيانية أعلاه:

- وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج ومؤشر الفساد، فالدول التي لها مستويات ضعيفة من الفساد (كقطر، الإمارات، البحرين، عمان، السعودية، الكويت)، حققت مستويات نمو اقتصادي مرتفعة. أما الدول التي بها معدلات مرتفعة من الفساد، فمستويات النمو لدينا جد منخفض (كالصومال، السودان، العراق، اليمن، سوريا، ليبيا).
- وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج ومؤشر الجريمة، فالدول التي لها مستويات ضعيفة من الجريمة (كقطر، الإمارات، البحرين، عمان، السعودية، الكويت)، حققت مستويات نمو اقتصادي مرتفعة. أما الدول التي بها معدلات مرتفعة من الجريمة، فمستويات النمو لدينا جد منخفض (كالصومال، السودان، العراق، اليمن، سوريا، ليبيا).

- وجود علاقة طردية بين مؤشر الفساد ومؤشر الجريمة، فالدول التي لها مستويات ضعيفة من الجريمة (كقطر، الإمارات، البحرين، عمان، السعودية، الكويت)، لها كذلك مستويات ضعيفة من الفساد. أما الدول التي بها معدلات مرتفعة من الجريمة، فمستويات الفساد لدينا مرتفع كذلك (كالصومال، السودان، العراق، اليمن، سوريا، ليبيا).

❖ **دراسة الارتباط بين الفساد والنمو الاقتصادي:** قصد دراسة الارتباط بيم مؤشرات الدراسة، سنعتمد على مصفوفة الارتباط التالية:

الجدول01: مصفوفة الارتباط بين مؤشرات الدراسة (النمو، الفساد، الجريمة)

Matrice de corrélation

		نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي	مؤشر الفساد	مؤشر الجريمة
Corrélation	نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي	1,000	-,800	-,805
	مؤشر الفساد	-,800	1,000	,897
	مؤشر الجريمة	-,805	,897	1,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS.

يتبين من مصفوفة الارتباط:

- قيمة معامل الارتباط بين نصيب الفرد من الناتج ومؤشر الفساد سالبة وقريبة من -1 (-0,800)، وهي تدل على وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين المؤشرين، فكلما انخفضت مستويات الفساد في البلدان العربية محل الدراسة كلما زادت نسب النمو الاقتصادي. والعكس، أي كلما ارتفعت مستويات الفساد انخفضت نسب النمو الاقتصادي.
- قيمة معامل الارتباط بين نصيب الفرد من الناتج ومؤشر الجريمة سالبة وقريبة من -1 (-0,805)، وهي تدل على وجود علاقة ارتباط عكسية قوية كذلك بين المؤشرين، فكلما انخفضت مستويات الجريمة في البلدان العربية محل الدراسة كلما زادت نسب النمو الاقتصادي، والعكس.
- قيمة معامل الارتباط بين مؤشر الفساد ومؤشر الجريمة موجبة وقريبة من 1 (0,897)، وهي تدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المؤشرين، فكلما ارتفعت مستويات الفساد ارتفعت مستويات الجريمة في البلدان العربية محل الدراسة، والعكس. وهذا ما يؤكد على وجود علاقة قوية بين الفساد الإداري (الحكومي) وفساد الشعوب.

ب. **تطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP) على البيانات:** تسمح طريقة تحليل المركبات الرئيسية باختزال الأبعاد وإعطاء تمثيل بياني للأفراد وللمتغيرات على مستوى عاملي، يمكن من خلاله تحليل مختلف العلاقات بين أفراد ومتغيرات الدراسة.

❖ **تحليل المتغيرات بعد الاسقاط على المحاور العاملية:** يمثل الشكل البياني أدناه اسقاط المتغيرات على المحورين العامليين الأول والثاني:

الشكل02: التمثيل البياني للمتغيرات بعد الاسقاط على المحاور العاملية

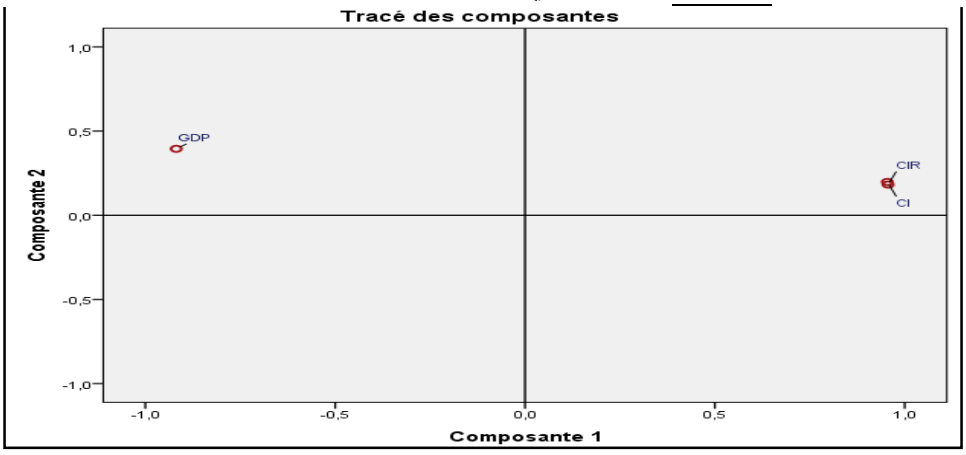

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS.

في الحقيقة هذا التمثيل البياني يؤكد نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرات، فنلاحظ أن المتغيرات مرتبطة ارتباطا قويا بالمحور العاملي الأول، وهذا يؤكد الارتباط القوي لهذه المتغيرات. وبما أن مؤشر الجريمة ومؤشر الفساد يقعان بالقرب من بعضها (المسافة بينهما قريبة جدا) وفي نفس جهة المحور الأول (يمين المحور) وبشكل مقابل لمؤشر نصيب الفرد من الناتج (يسار المحور)، فهذا كذلك يؤكد الارتباط الموجب بين مؤشري الجريمة والفساد في الدول العربية محل الدراسة، وارتباطهما السالب مع مؤشر نصيب الفرد من الناتج.

❖ **تحليل الأفراد (الدول) بعد الاسقاط على المحاور العاملية:** يمثل الشكل البياني أدناه اسقاط الأفراد (الدول) على المحورين العامليين الأول والثاني:

الشكل03: التمثيل البياني للأفراد (الدول) بعد الاسقاط على المحاور العاملية

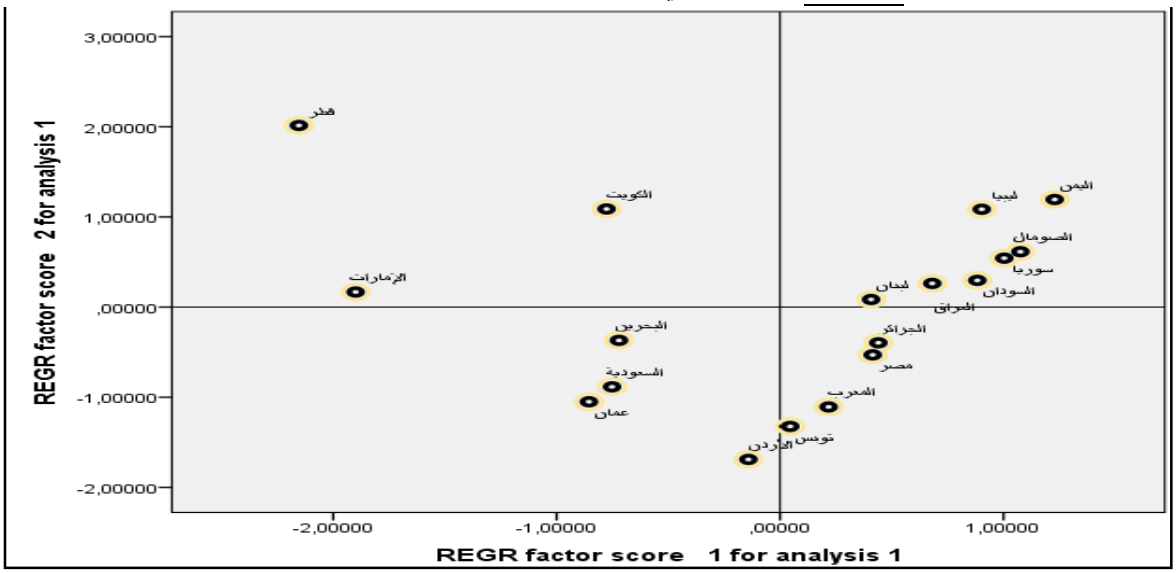

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS.

يتبين من التمثيل البياني للدول (الأفراد) أن:

- ✓ بما أن المسافة بين الدول (قطر، الكويت، الإمارات) صغيرة، فهذا يدل على وجود تشابه كبير بين هذه الدول بالنسبة للثلاث مؤشرات المدروسة (الناتج، الفساد، الجريمة). كذلك فيما يخص الدول (البحرين، السعودية، عمان)، فقرب المسافة بينهما يدل على وجود تشابه كبير بينها من حيث المؤشرات المدروسة. وهذا ينطبق كذلك على الدول (اليمن، ليبيا، الصومال، سوريا، السودان، لبنان، العراق). نفس الملاحظة بالنسبة للدول (الجزائر، مصر، المغرب، تونس، الأردن) فهي متشابهة من حيث المؤشرات المدروسة.
- ✓ بما أن المسافة بين الدول (قطر، الكويت، الإمارات) والدول (اليمن، ليبيا، الصومال، سوريا، السودان، لبنان، العراق) كبيرة، فهذا يدل على وجود اختلاف كبير بين هاتين المجموعتين من الدول بالنسبة للثلاث مؤشرات المدروسة (الناتج، الفساد، الجريمة). كذلك فيما يخص الدول (البحرين، السعودية، عمان)، فبعد المسافة بينها وبين والدول (اليمن، ليبيا، الصومال، سوريا، السودان، لبنان، العراق) يدل على وجود اختلاف كبير بينها من حيث المؤشرات المدروسة.

❖ **تحليل الأفراد (الدول) والمتغيرات معا بعد الاسقاط على المحاور العاملية:** يمثل الشكل البياني أدناه اسقاط الأفراد (الدول) والمتغيرات معا على المحورين العامليين الأول والثاني:

الشكل04: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد معا بعد الاسقاط على المحاور العاملية

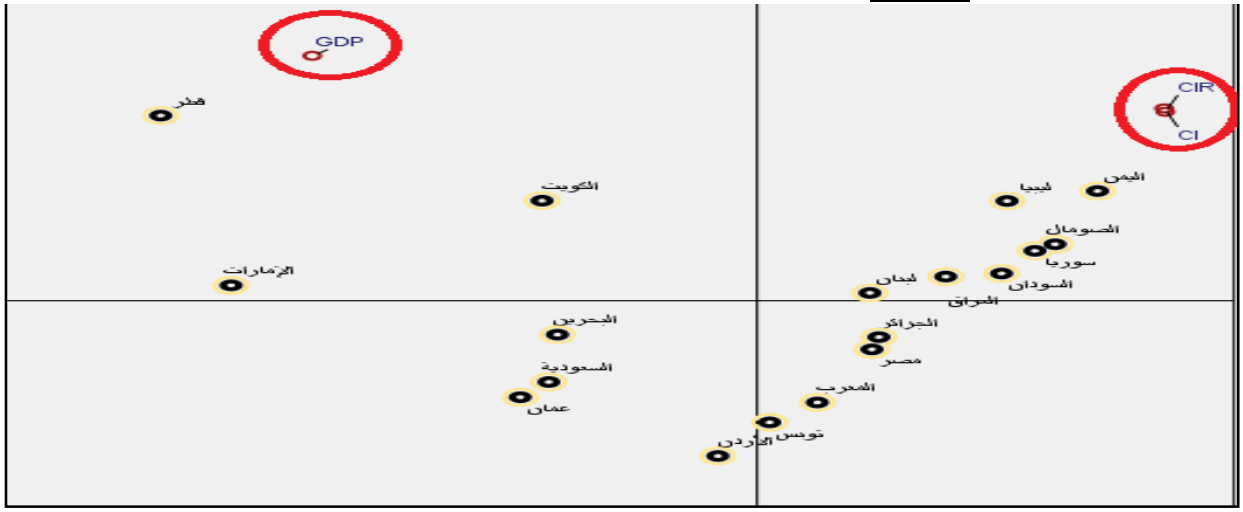

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS.

يتبين من التمثيل البياني المشترك أعلاه ما يلي:

- الدول (قطر، الكويت، الإمارات)، وبدرجة أقل (البحرين، السعودية، عمان)، لها مستويات مرتفعة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج، وبالمقابل لها مستويات منخفضة في مؤشري الفساد والجريمة.
- الدول (الجزائر، مصر، المغرب، تونس، الأردن) لها مستويات متوسطة في جميع المؤشرات (نصيب الفرد من الناتج، الفساد، الجريمة).
- الدول (اليمن، ليبيا، الصومال، سوريا، السودان، لبنان، العراق) لها مستويات منخفضة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج، وبالمقابل لها مستويات مرتفعة في مؤشري الفساد والجريمة.

يتبين من تطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية وجود علاقة كبيرة بين مستويات الفساد والجريمة ومستويات النمو الاقتصادي، فالفساد والجريمة يؤثران سلبا على النمو فكلما كانت الدولة أقل فساد وأقل جريمة حققت مستويات نمو معتبرة، والعكس من ذلك فكلما ارتفعت مستويات الفساد والجريمة كانت مستويات النمو جد منخفضة. كما سمحت هذه الطريقة بتشكيل مجموعات للدول من حيث مؤشرات الدراسة، ولهذا فسنطبق في العنصر الموالي لهذه الورقة البحثية تقنية لتصنيف الدول، وهي طريقة التصنيف التسلسلي، وهذا بغية التحديد الدقيق للمجموعات المتجانسة.

ج. تطبيق طريقة التصنيف التسلسلي (CAH) لتصنيف الدول في مجموعات:

تم تطبيق طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي على بيانات الدراسة قصد تصنيف الدول العربية محل الدراسة في مجموعات. يمثل الجدول وشجرة التصنيف أدناه تصنيف الدول في ثلاث (3) مجموعات من حيث مؤشرات الدراسة (الناتج، الفساد، الجريمة):

الشكل05: شجرة التصنيف لتصنيف الدول العربية بحسب مؤشرات الدراسة (النمو، الفساد، الجريمة)

Cluster(s) d'affectation

Observation	Clusters 3
1:الإمارات	1
2:البحرين	1
3:الجزائر	2
4:مصر	2
5:العراق	3
6:الأردن	2
7:الكويت	1
8:لبنان	2
9:ليبيا	3
10:المغرب	2
11:عمان	1
12:قطر	1
13:السعودية	1
14:الصومال	3
15:السودان	3
16:سوريا	3
17:تونس	2
18:اليمن	3

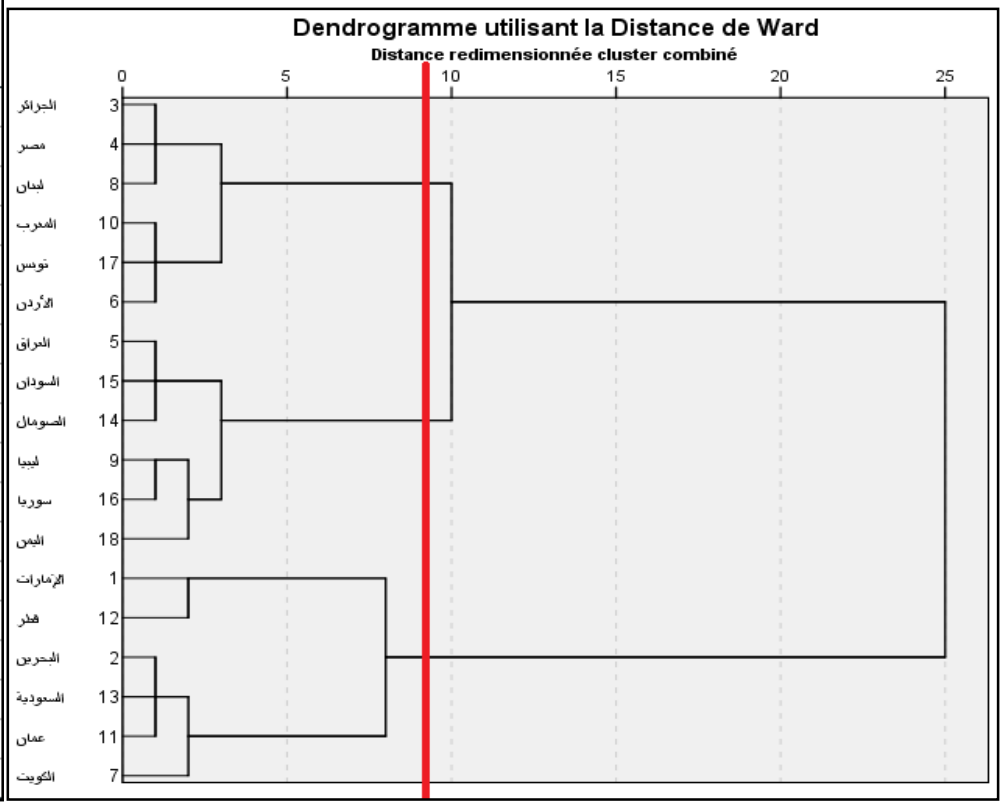

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS.

يتبين من الجدول وشجرة التصنيف وجود ثلاث مجموعات:

- ✓ المجموعة الأولى تضم الدول (6 دول): الإمارات، قطر، البحرين، السعودية، عمان، الكويت.
- ✓ وهي دول لها مستويات مرتفعة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج، وبالمقابل لها مستويات منخفضة في مؤشري الفساد والجريمة. مع ملاحظة أن الدولتين قطر والإمارات لها مستويان نمو أفضل من الدول الأربعة المتبقية.
- ✓ المجموعة الثانية تضم الدول (6): الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، تونس، الأردن.

وهي دول لها مستويات متوسطة في جميع المؤشرات (نصيب الفرد من الناتج، الفساد، الجريمة).

✓ المجموعة الثالثة تضم الدول (6): العراق، السودان، الصومال، ليبيا، سوريا، اليمن.

وهي دول لها مستويات منخفضة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج، وبالمقابل لها مستويات مرتفعة في مؤشري الفساد والجريمة.

وهذا ما يؤكد مرة أخرى وجود علاقة عكسية قوية بين مستويات النمو المحققة وبين مستويات الفساد والجريمة، فالدول العربية الأقل فسادا وفيها مستويات جريمة ضعيفة هي الدول الأكثر نموا، أما الدول التي تفشى فيها الفساد والجريمة بمستويات مرتفعة فهي الدول الأقل نموا.

هذا بالإضافة إلى وجود ارتباط قوي بين مؤشر الفساد ومؤشر الجريمة، وهذا ما يؤكد على علاقة الارتباط القوية بين الفساد الإداري (الحكومي) وفساد الشعوب.

IV- الخلاصة:

كانت الغاية من هذه الورقة البحثية ابراز العلاقة التي تربط بين مدى انتشار الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الدول العربية. ومن النتائج التي توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة:

- وجود علاقة عكسية قوية بين مستويات النمو المحققة وبين مستويات الفساد والجريمة، فالدول العربية الأقل فسادا وفيها مستويات جريمة ضعيفة هي الدول الأكثر نموا، أما الدول التي تفشى فيها الفساد والجريمة بمستويات مرتفعة فهي الدول الأقل نموا. وهذا ما يثبت الفرضية الأولى للبحث.

- وجود ارتباط قوي بين مؤشر الفساد ومؤشر الجريمة، وهذا ما يؤكد على أن علاقة الارتباط قوية بين الفساد الإداري (الحكومي) وفساد الشعوب (الجريمة). وهذا ما يثبت الفرضية الأولى للبحث.

- تصنف الدول العربية محل الدراسة إلى ثلاث (3) مجموعات من حيث المؤشرات المدروسة (نصيب الفرد من الناتج، مؤشر الفساد، مؤشر الجريمة):

- المجموعة الأولى تضم الدول (6 دول): الإمارات، قطر، البحرين، السعودية، عمان، الكويت.وهي دول لها مستويات مرتفعة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج، وبالمقابل لها مستويات منخفضة في مؤشري الفساد والجريمة. مع ملاحظة أن الدولتين قطر والإمارات لها مستويات نمو أفضل من الدول الأربعة المتبقية.
- المجموعة الثانية تضم الدول (6): الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، تونس، الأردن.وهي دول لها مستويات متوسطة في جميع المؤشرات (نصيب الفرد من الناتج، الفساد، الجريمة).
- المجموعة الثالثة تضم الدول (6): العراق، السودان، الصومال، ليبيا، سوريا، اليمن.وهي دول لها مستويات منخفضة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج، وبالمقابل لها مستويات مرتفعة في مؤشري الفساد والجريمة.

وهذا ما يثبت جميع فرضيات للبحث.

وفي الأخير أشير إلى أن هذه الورقة البحثية تناولت جانب فقط من الجوانب العديدة التي تنصب كلها مجتمعة في تحقيق مستويات نمو اقتصادي جيدة، وهو الجانب المتعلق بالفساد، فهذه الدراسة تبقى محاولة من الباحث لإبراز دور هذا العامل الهام من العوامل المؤثرة سلبا والتي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية. ومع ذلك فإن محددات النمو عديدة ومتنوعة، كما أن معوقاته كثيرة، فيجب البحث والتوسع فيها أكثر لتحديد أهمها وأكثرها تأثيرا على معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، قصد بناء سياسات واستراتيجيات قوية ومتينة لتنمية البلدان العربية.

- ملاحق:

الملحق رقم 01: بيانات الدراسة:

الدولة	متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (من سنة 2000 إلى سنة 2020)	متوسط مؤشر الفساد (من سنة 2010 إلى سنة 2020)	توسط مؤشر الجريمة (من سنة 2012 إلى سنة 2022)
الإمارات	44061,88	31,16	20,18
البحرين	21921,99	54,72	30,26
الجزائر	3830,65	66,09	52,91
مصر	3291,03	66,76	50,88
العراق	4207,14	82,45	49,52
الأردن	4239,46	51,92	41,44
الكويت	32614,28	56,89	34,96
لبنان	7406,24	72,74	49,06
ليبيا	6451,54	82,26	60,41
المغرب	2479,16	61,96	46,24
عمان	19401,47	51,60	25,36
قطر	60419,68	33,13	21,70
السعودية	18969,82	51,65	29,12
الصومال	399,18	90,65	55,57
السودان	1288,92	85,76	52,55
سوريا	1241,16	81,95	60,48
تونس	3708,51	58,76	42,93
اليمن	2238,36	82,29	70,09

- الإحالات والمراجع :

Transparency International. (2004). تم الاسترداد من www.transparency.org

world bank1997*World bank development report*Oxford university press Washington DC

www.numbeo.com. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.numbeo.com

www.transparency.org/cpi. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.transparency.org/cpi

جمال الدين ابن المنظور. (2003). *لسان العرب*. بيروت: دار الكتب العلمية.

صالح صالحي. (2006). *المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

عجيمة محمد عبد العزيز، و إيمان عطية ناصف. (2000). *التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية*. مصر: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

عمر صخري. (2005). *التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

*المعجم الوسيط*مكتبة الشروق الدولية2004مجمع اللغة العربية

محمد مدحت مصطفى، و سهير عبد الظاهر أحمد. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية*. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

محمود يونس وآخرون. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. مصر: دار الجامعية الإسكندرية.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

يوسف حوشين (2024)، دراسة إحصائية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 117-126.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies**is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**